الأنباء
الجمعة 29 ابريل 2011

تقرير البورصة اليومي

البورصة تعود للارتفاع مدعومة بصعود أغلب أسهم البنوك رغم عمليات جني الأرباح على بعض الأسهم الرخيصة

بعض المتداولين يتابعون العروض والطلبات عبر شاشة الكمبيوتر (قاسم باشا)

عاد سوق الكويت للاوراق المالية للارتفاع في ختام تعاملات الاسبوع أمس رغم انخفاض قيمة التداول مقارنة بأول من أمس، الا ان ما ميز آلية التداول اتساع قاعدة أسهم الشركات التي حققت مكاسب سوقية والتي شملت أسهم الشركات القيادية والرخيصة التي شهد بعضها انخفاضا بفعل عمليات جني الارباح، خاصة الشركات التي حققت مكاسب أول من أمس.

ووفقا لقاعدة الصعود فإن الصعود يولد المزيد من الصعود، وذلك سيدفع لزيادة السيولة المالية الموجهة للسوق والتي تعتبر الوقود الاساسي لاستمرار الاتجاه الصعودي، الا ان هذه السيولة ستكون ذات اتجاهين، الاول: السيولة المالية من كبار المستثمرين والمحافظ المالية والتي ستتركز على أسهم الشركات ذات الارباح التشغيلية، خاصة البنوك التي حصلت على دعم من تصريح الشيخ احمد الفهد والذي أكد فيه انه تم الاتفاق على آلية تمويل المشاريع التنموية لصالح البنوك، الامر الذي يحفز على شراء أسهم البنوك لآجال بعيدة المدى، فالأسعار الحالية ستشهد ارتفاعا كبيرا، خاصة في العام المقبل، أما الاتجاه الثاني للسيولة المالية فهي التي سيغلب عليها المضاربات السريعة على أسهم الشركات الرخيصة خاصة الشركات التي تبذل جهودا ملموسة للخروج من أزمتها المالية.

أسهم ذات أرباح تشغيلية تتراجع.. وصعود أسهم شركات تكبدت خسائر مالية كبيرة

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 32,9 نقطة ليغلق على 6521,3 نقطة بارتفاع 0,51٪ مقارنة بأول من أمس. كذلك ارتفع المؤشر الوزني 3,81 نقاط ليغلق على 467,39 نقطة بارتفاع نسبته 0,82٪ مقارنة بأول من أمس.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 192 مليون سهم نفذت من خلال 3273 صفقة قيمتها 30,2 مليون دينار.

وجرى التداول على أسهم 119 شركة من أصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 54 شركة وتراجعت أسعار أسهم 29 شركة وحافظت أسهم 36 شركة على أسعارها و98 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 13,2 مليون سهم نفذت من خلال 392 صفقة قيمتها 9,8 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات الصناعية في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 26,6 مليون سهم نفذت من خلال 564 صفقة قيمتها 6,3 ملايين دينار، واحتل قطاع الشركات الخدماتية المركز الثالث من حيث القيمة، اذ تم تداول 48 مليون سهم نفذت من خلال 807 صفقات قيمتها 4,9 ملايين دينار.

وحصل قطاع الشركات الاستثمارية على المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 53,4 مليون سهم نفذت من خلال 706 صفقات قيمتها 4 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 34,5 مليون سهم نفذت من خلال 463 صفقة قيمتها 2,1 مليون دينار.

تمويل المشاريع

حسم ملف تمويل المشاريع التنموية لصالح البنوك، وقيام الحكومة بشراء المنتج يعد دفعة قوية ليس للبنوك فقط بل للقطاع الخاص بشكل عام، والمقصود بشراء المنتج على سبيل المثال مشروع الاسكان منخفض التكاليف، فإنه حسب الدراسات الخاصة بهذا المشروع فإن العائد عليه غير مشجع للقطاع الخاص، بالاضافة الى انه يحتاج لتمويل طويل المدى، وبالتالي فإن قيام الحكومة بشراء الوحدات الاسكانية واعادة بيعها للمواطنين بأسعار منخفضة، فإن ذلك يحقق مجموعة من الاهداف، اولا: تشجيع البنوك على تمويل الشركات، ثانيا: الشركات التي ستقوم بتنفيذ هذه المشاريع ستستفيد ومنها الشركات الخاصة بشكل مباشر، وغير مباشر، الامر الذي سيوفر للقطاع الخاص فرصا استثمارية جيدة، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

ثالثا: دعم المواطنين سواء من خلال مساهماتهم في الشركات التي سيتم تأسيسها او من خلال الحصول على وحدات سكنية بأسعار منخفضة.

آلية التداول

حققت اغلب اسهم البنوك ارتفاعا في اسعارها في تداولات غلب عليها عمليات الشراء، فرغم التداولات الضعيفة لسهم البنك الوطني مقارنة بأول من امس الا انه حقق ارتفاعا في سعره الامر الذي يشير الى ان السهم يتوقع ان يتجاوز حاجز الدينار و300 فلس في المدى المتوسط، كما حقق سهم بيتك مكاسب سوقية محدودة في تداولات مرتفعة نسبيا، حيث حظي السهم بعمليات دعم قوية على دينار و80 فلسا، فيما ان سهم البنك الدولي اسس بقوة على سعر 340 فلسا.

وحققت اغلب اسهم الشركات الاستثمارية ارتفاعا في اسعارها في تداولات ضعيفة بشكل عام باستثناء التداولات المرتفعة على بعض الاسهم، فقد شهد سهم الصفاة تداولات مرتفعة محققا ارتفاعا محدودا في سعره بعد ان كان متراجعا بالحد الادنى خلال مراحل التداول متأثرا بالخسائر الضخمة التي حققتها الشركة، والتي بلغت 29,5 مليون دينار مقارنة بنحو 16,1 مليونا في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتباينت اسعار اسهم الشركات العقارية صعودا وهبوطا في تداولات محدودة، حيث واصل سهم الصالحية العقارية الانخفاض الملحوظ لليوم الثاني في تداولات ضعيفة، فيما شهدت سهم ابيار عمليات بيع لجني الارباح.

وحققت اغلب اسهم الشركات الصناعية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الاسهم. فقد شهد سهم الصناعات الوطنية تداولات مرتفعة مع استقرار في سعره، فيما شهد سهم الصناعات المتحدة ارتفاعا بالحد الاعلى مطلوبا دون عروض. وارتفعت التداولات ايضا على سهم القرين لبتروكيماويات الذي واصل ارتفاعه لليوم الثاني على التوالي. كما حققت معظم اسهم الشركات الخدماتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة على اغلب اسهم الشركات الرخيصة في القطاع، وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 11 شركة على 54,9٪ من القيمة الاجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 119 شركة.

● هشام أبوشادي

أرقام ومؤشرات

11
شركة استحوذت قيمة تداولها البالغة 16,6 مليون دينار على 54,9٪ من القيمة الاجمالية.

192
مليون سهم تم تداولها بقيمة 30,2 مليون دينار.

2.3
مليون دينار قيمة تداول «بيتك» والتي تمثل 7,6 من القيمة الاجمالية.

6
قطاعات حققت مؤشراتها ارتفاعا أعلاها البنوك بمقدار 158,4 نقطة، تلاه قطاع الشركات غير الكويتية بمقدار 98,4 نقطة، تلاه الخدمات بمقدار 29,9 نقطة.

مصدرها التوزيعات النقدية لـ 18 شركة ما يخص زين وحدها 858 مليون دينار

«وضوح»: 919 مليون دينار سيولة جديدة بالسوق في أبريل

قال التقرير الشهري لشركة وضوح للاستشارات المالية والاقتصادية عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية، أنه على فرض ثبات واستقرار العوامل الخارجية سواء فيما يتعلق بالأحداث والتوترات السياسية وعدم حدوث أي تغير جوهري سلبي بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن الحدث الأبرز والمهم بالنسبة لشهر مايو المقبل هو التشكيل الحكومي الجديد، إذ يعتبر من العوامل المؤثرة والمحددة لاتجاهات السوق.

واوضح التقرير ان التشكيل الحكومي الجديد سيكون له أهمية خاصة هذه المرة ومن أكثر من جانب، فمن خلاله سيتم تحديد مدى قدرة وجدية الحكومة على مواجهة تحديات الإصلاح على جميع المستويات، وخصوصا معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي.

ومن جانب آخر، كلما كان هناك انسجام بين الحكومة والمجلس سوف يترتب على ذلك استقرار وبالتالي تركيز أفضل على الأولويات خصوصا التي تتعلق بالقضايا التنموية، وبالتالي فإن عدم الانسجام يعني مزيدا من التوتر والتأزيم.

الأنظار تتجه نحو إعلانات نتائج بقية الشركات من جهة أخرى، لفت التقرير الى انه على الرغم من سيطرة الأحداث السياسية على الساحة المحلية، إلا أن أنظار المستثمرين ستتجه أيضا نحو إعلانات نتائج أعمال الشركات.

وعلى الرغم من إعلان غالبية قطاع البنوك وهو القطاع الأهم في السوق، إلا أن عددا كبيرا من الشركات لم تعلن بعد عن نتائجها للربع الأول وبالتالي من المتوقع أن يزدحم شهر مايو بإعلانات بقية الشركات، وعلى الرغم من أن بقية الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائج أعمالها تشكل عددا كبيرا، إلا أنها تعتبر ثانوية من حيث الأهمية إذا ما تم استثناء «زين» و«أجيليتي»، إذ ان المهم من الشركات قد أعلن وقد جاءت النتائج حتى الآن إيجابية وبالتالي يتوقع أن تساهم تلك النتائج في تعزيز استقرار ودعم السوق في الفترة المقبلة ما لم تكن هناك تغيرات اقتصادية جوهرية.

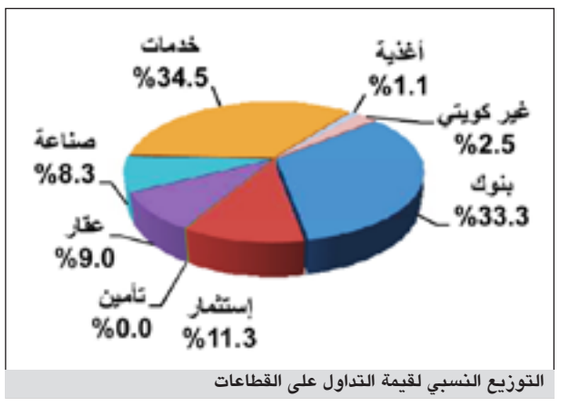

التوزيع النسبي لقيمة التداول على القطاعات

الأحداث المحلية حددت مسارات السوق خلال ابريل

لاحظ التقرير انه بالرغم من استمرار التوترات السياسية بالمنطقة العربية الا انها لم تكن صاحبة التأثير والمحرك الاساسي لتداولات ابريل حيث كانت الاحداث المحلية هي وحدها المسؤولة عن تحريك وتوجيه المؤشرات.

واشار التقرير الى ان اخبار «زين الكويت» كانت عاملا اساسيا في تداولات الشهر، حيث شهدت الجمعية العامة للشركة والتي عقدت خلال ابريل العديد من الاحداث والتحالفات بين مؤيد ومعارض للسياسات الادارية والاستثمارية بالشركة وخاصة فيما يتعلق ببيع حصة الشركة البالغة 25٪ في شركة «زين السعودية» لتحالف «المملكة ـ بتلكو»، وكذلك الاختلافات حول تشكيل مجلس الادارة ومكافآت الرئيس التنفيذي للشركة، إلى أن استقرت وتمت الموافقة على توزيعات نقدية بمقدار 200 فلس للسهم الواحد مع إعادة تشكيل مجلس الإدارة، ومن أبرز تلك المتغيرات تمثيل البنك الوطني في المجلس، وبذلك يكون قد أغلق أحد أهم الملفات التي شكلت إزعاجا للسوق في الستة شهور الماضية.

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي سرعان ما فجعت الكويت بنبأ وفاة رجل الأعمال، المغفور له بإذن الله تعالى، ناصر الخرافي والذي كان له تأثير سلبي على أداء السوق الكويتي في ظل سيطرة مجموعات استثمارية تابعة له على حصص في الكثير من الشركات المدرجة الا ان السوق استطاع استعادة الثقة مرة اخرى ليتجاوز تلك المرحلة بصورة سريعة.

وشهدت تداولات السوق الكويتي خلال شهر ابريل الجاري اول أداء شهريا إيجابيا منذ بداية العام 2011 على الصعيدين المؤشر السعري والوزني، لتصل إلى مستويات اغلاق فبراير الماضي بما يشير الى تقليص تداولات ابريل لكافة الخسائر التي حققتها المؤشرات خلال تداولات مارس، كما أن أداء المؤشرات الشهري هو الأعلى من حيث الأداء منذ سبتمبر 2010.

النتائج الإيجابية لقطاع البنوك تدعم استقرار السوق

اشار التقرير الشهري لشركة وضوح للاستشارات المالية والاقتصادية ان النتائج الايجابية لبعض البنوك عن الربع الاول، مثلت عاملا محفزا لمؤشرات السوق وبصفة خاصة نتائج اعمال «الدولي» و«الوطني»، حيث حقق الاول زيادة تجاوزت 900٪ مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي تزامنا مع الاعلان عن إدارته لجزء من المحفظة المليارية العقارية، وكذلك حقق «الوطني» زيادة 6٪ تقريبا في نتائج الربع الاول وتحول «التجاري» الى الارباح في نتائج الربع الاول مقابل خسائر الربع في حين حقق «المتحد» نموا بنسبة 36٪، في حين تراجعت أرباح بيت التمويل الكويتي «بيتك» بنسبة 27٪ مقابل نفس الفترة من العام الماضي الأمر الذي يشير الى انحسار المخاوف المتعلقة بالمخصصات.

وتشير المحصلة النهائية إلى تراجع مستوى المخاطر للقطاع مقابل الوضعية الجيدة للبنوك الكويتية. وذكر التقرير أن التوزيعات النقدية التي تم توزيعها من قبل شركة «زين» كان لها الفضل في دعم نشاط السوق، فهي تعد مصدر السيولة الأقوى المتدفق إلى السوق ـ على فرض أن تلك السيولة توجهت إلى السوق ـ خلال شهر ابريل. وقد بلغ عدد الشركات التي عقدت جمعياتها العمومية خلال ابريل وأقرت صرف التوزيعات النقدية 18 شركة مدرجة، وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية لتلك الشركات 919 مليون دينار منها 858 مليونا لـ«زين».

بقيمة 5,3 ملايين دينار

العثمان: «تجارة للاستثمار العقاري» تتفاوض لإعادة جدولة ديون قصيرة الأجل

جانب من عمومية «تجارة للاستثمار العقاري» (قاسم باشا)

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة تجارة للاستثمار العقاري طارق العثمان أن الشركة في طريقها لإنهاء مفاوضات حول إعادة جدولة ديون قصيرة الأجل تقدر قيمتها بنحو 5,3 ملايين دينار، مشيرا إلى أن باقي التزامات الشركة المالية طويلة المدى ومجدولة على عامين وأكثر.

وأضاف العثمان خلال عمومية الشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 77,9٪ ان خسائر الشركة للسنة المالية 2010 بلغت 2,645 مليون دينار مقارنة بخسائر قدرها 4,893 ملايين دينار للفترة المقارنة من 2009، مشيرا إلى أن العائد على رأس المال حقق خسارة قدرها 6,980 فلوس للسهم في 2010، مقارنة مع خسارة قدرها 12,9 فلسا للسهم في عام 2009، وبلغت القيمة الدفترية للسهم 105 فلوس، مقارنة بـ 113 فلسا للفترة المقارنة من 2009.

وأوضح أن الشركة اتخذت قرارا باستكمال برجي «25 و26 فبراير» مع إبقائهما على نسب البناء الحالية وذلك بعد تأخرهما عامين ونصف العام بسبب البلدية، مشيرا إلى أن الشركة ستكمل دربها في التقاضي مع البلدية بشأنهما لاسيما أنها كانت قد حصلت على أكثر من موافقة من قبل المجلس البلدي لزيادة نسبة البناء إلا أن البلدية لاتزال متعنتة وتصر على عدم إعطاء الموافقة على الرغم من حصول الأبنية المجاورة لهذين البرجين على نسب بناء تصل إلى 800٪.

وأشار العثمان الى أن البرج الأول يبلغ ارتفاعه 34 طابقا والثاني 17 طابقا، وأن مساحة الأرض لكل منهما ألف متر مربع، في حين تبلغ كلفة الأرض وتكاليف البناء للبرجين نحو 22 مليون دينار، مشيرا إلى أنه من المتوقع الانتهاء من أعمال تنفيذ البرج الأول مع نهاية العام الحالي وعن إمكانية التخارج من بعض أصول الشركة العقارية وتوجيه سيولتها إلى سداد دين الشركة أوضح العثمان أن أغلب أصول الشركة مدرة ومتميزة ولا توجد جدوى خلال المرحلة الحالية من بيعها كونها تحقق للشركة إيرادات جيدة، حيث تمت مضاعفة الإيرادات التشغيلية للشركة خلال فترة الأزمة، مشيرا إلى أن الشركة تجاوزت جزءا كبيرا من الأزمة وأنهت في ذروتها مشاريع تقدر قيمها بنحو 15 مليون دينار.

وحول التوجه للاستثمار الى الأسواق الخارجية أكد العثمان أنه لا نية حاليا في التوسع خارجيا، لاسيما في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة والتي وصفها بالملتهبة، مشيرا إلى ان إدارة الشركة اتخذت سياسة متحفظة جدا طوال السنوات الماضية لتفادي أي مخاطرة، لاسيما في ظل أزمة برجي 25 و26 فبراير.

وعن باقي أصول الشركة العقارية أكد العثمان أنها مدرة ومتميزة ومنها عقار كليفز الذي يقع في السالمية ويتمتع بإطلالة على الخليج العربي وتقدر قيمته بنحو 13 مليون دينار، حيث يضم المشروع 12 فيلا مستقلة، وكذلك عقار في منطقة الجابرية بقيمة 4,6 ملايين وعقار آخر في السعودية يقام على مساحة 5 آلاف متر مربع.

ووافقت العمومية على جميع بنود جدول اعمال اجتماعها العادي بما في ذلك عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وعدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وأقرت شراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من رأس المال.

من جهة ثانية ابدى مساهمو «تجارة» رضاهم عن اداء ادارة الشركة في السنة المالية الماضية، مشيرين الى ان وضع السهم في السوق في الوقت الحالي لا يمثل ادارة الشركة واداءها.

● عاطف رمضان

23,7 مليون دينار خسائر «جراند» عن 2010 بعد التعديل

أفادت شركة جراند بأنه قد تبين قبل اصدار البيانات المالية بشكل نهائي وجود خطأ غير مقصود في اعلان النتائج المرسلة الى السوق سابقا، ناتج عن تعديل في معيار المحاسبة الدولي رقم 27 «البيانات المالية المجمعة والمنفصلة» (فقرة 30) الذي يفيد بأن تتم محاسبة التغيرات في حصص ملكية الشركة الأم التي لا تتسبب في خسارة سيطرتها على الشركة التابعة على انها معاملات حقوق ملكية، وحيث ان تعديل المعيار المحاسبي المشار اليه ينطبق على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31ـ12ـ 2010، وعليه تم تعديل النتائج المالية للشركة على النحو التالي: حققت خسائر قدرها 23,7 مليون دينار بواقع 55,89 فلسا للسهم بعد التعديل فيما كانت قبل التعديل 26,4 مليون دينار ما يعادل 62,44 فلسا للسهم، علما أن باقي بنود البيانات المالية السنوية والمذكورة في الاعلان السابق المؤرخ في 25ـ4ـ2011 كما هي ولم يحدث عليها أي تغيير.

551 ألف دينار أرباح «السكب» في الربع الأول

ذكرت شركة السكب الكويتية ان مجلس ادارة الشركة قد اجتمع يوم الاربعاء الماضي، واعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 31ـ03ـ2011 حيث حققت الشركة 551 ألف دينار بواقع 4,1 فلوس للسهم مقارنة بمليون دينار بواقع 7,88 فلوس للسهم عن ذات الفترة من 2010 فيما بلغت الموجودات المتداولة 9,2 ملايين دينار والمطلوبات المتداولة 2,9 مليون دينار.